Journal of Libyan Academy Bani Walid 2026
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
Volume 2, Issue 4, 2026, Pages: 182-197
Website: https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/index

Turkish–Egyptian Rivalry and Its Impact on Libyan National Security: A Study of the Determinants of Regional Influence and Its Security Implications

Ahmed Enbiya Dawas [1], Samia Abdul-Salam Al-Shaqman[2]
[1,2] Department of Diplomatic Studies, School of Strategic and International Studies, Academy of Graduate Studies – Janzour, Tripoli, Libya.
*Email: ahmedenbia69@gmail.com

التنافس التركي–المصري وأثره على الأمن القومي الليبي: دراسة في محددات النفوذ الإقليمي وانعكاساته الأمنية

احمد انبية دواس[1] *، سامية عبد السلام الشقمان [2]
[2،1] قسم الدراسات الدبلوماسية، مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية، أكاديمية الدراسات العليا جنزور، طرابلس، ليبيا.

Received: 22-05-2026	**Accepted:** 03-07-2026	**Published**: 16-07-2026
	Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract

This study examines the impact of Turkish–Egyptian regional rivalry on Libyan national security, treating Libya since 2011 as a principal arena for the interaction of competing Turkish and Egyptian interests amid the absence of a unified central authority and a sharp institutional division between eastern and western Libya. Using a descriptive-analytical method supported by a prospective (scenario-based) approach, the study argues that this rivalry has contributed to prolonging and complicating the Libyan crisis through overlapping political, military, and economic instruments, and that the level of stability in Libya is closely tied to the degree of convergence or collision between Turkish and Egyptian interests. The study finds that the shift from direct confrontation to managed competition, which crystallized after the Egyptian–Turkish rapprochement beginning in 2024, offers an opportunity to ease regional polarization in Libya, yet it does not eliminate the structural roots of rivalry over influence in the Eastern Mediterranean — leaving the future of Libyan national security contingent on whether this bilateral understanding evolves into durable arrangements that restore the sovereign agency of the Libyan state.

Keywords: Regional Rivalry; Libyan National Security; Turkey; Egypt; Eastern Mediterranean; Libyan Divide; Military Influence.

الملخص

تتناول هذه الدراسة أثر التنافس التركي–المصري على الأمن القومي الليبي، باعتبار ليبيا منذ عام 2011 ساحة رئيسة لتفاعل المصالح الإقليمية المتعارضة بين أنقرة والقاهرة، في ظل غياب سلطة مركزية موحدة وانقسام مؤسسي حاد بين الشرق والغرب الليبيين. وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن سؤال رئيس مفاده: ما أثر هذا التنافس على استقرار الدولة الليبية ومؤسساتها وسيادتها؟ وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مدعوماً بالمنهج الاستشرافي في معالجة السيناريوهات المستقبلية، وتفترض أن التنافس التركي–المصري أسهم في تعقيد الأزمة الليبية وإطالة أمدها من خلال أدوات سياسية وعسكرية واقتصادية متعددة، وأن مستوى الاستقرار الليبي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدرجة التوافق أو التصادم بين مصالح الطرفين. وخلصت الدراسة إلى أن التحول من التصادم المباشر إلى التنافس المُدار، الذي تبلور بعد التقارب المصري التركي منذ عام 2024، يحمل في طياته فرصة لتخفيف حدة الاستقطاب الإقليمي في ليبيا، لكنه لا يلغي جذور التنافس البنيوي على النفوذ في شرق المتوسط، ما يجعل مستقبل الأمن القومي الليبي مرهوناً بمدى تحوّل هذا التفاهم الثنائي إلى ترتيبات راسخة تُعيد للدولة الليبية فاعليتها السيادية.

الكلمات المفتاحية: التنافس الإقليمي؛ الأمن القومي الليبي؛ تركيا؛ مصر؛ شرق المتوسط؛ الانقسام الليبي؛ النفوذ العسكري.

مقدمة

شكّلت الانتفاضة الليبية في فبراير 2011 وما تلاها من انهيار مؤسسات الدولة المركزية وسقوط نظام معمر القذافي نقطة تحوّل جوهرية في خريطة التفاعلات الإقليمية بمنطقة شمال أفريقيا وشرق المتوسط. فقد تحوّلت ليبيا، بحكم موقعها الجيوستراتيجي الذي يربط حوض المتوسط بعمقها الأفريقي، ومواردها النفطية والغازية الضخمة، وحدودها الممتدة مع ست دول، إلى ساحة مفتوحة لتنافس إقليمي ودولي متعدد الأطراف. وقد برز التنافس التركي–المصري بوصفه أحد أكثر محاور هذا التنافس تأثيراً وتعقيداً، نظراً لتداخل أبعاده الجيوسياسية والأيديولوجية والاقتصادية، ولارتباطه المباشر بملفات أوسع تشمل ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط، وموازين القوى الإقليمية في أعقاب موجات «الربيع العربي»، والتنافس على قيادة المحور السني في الشرق الأوسط[1].

ومنذ عام 2014، حين انقسمت ليبيا مؤسسياً بين حكومة في الشرق مدعومة من الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، وحكومة في الغرب اتخذت من طرابلس مقراً لها، دأبت كل من أنقرة والقاهرة على دعم طرف من طرفي الانقسام بما يخدم حساباتها الاستراتيجية الخاصة؛ إذ انحازت تركيا إلى حكومة الوفاق الوطني ثم حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس، فيما انحازت مصر إلى الجيش الوطني الليبي ومجلس النواب في الشرق. وقد بلغ هذا التنافس ذروته عقب توقيع تركيا وحكومة الوفاق الوطني في نوفمبر 2019 مذكرتي تفاهم؛ إحداهما أمنية وعسكرية، والأخرى لترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط، وهو

[1] أثر التدخل العسكري التركي في ليبيا على الأمن القومي المصري في الفترة من 2014 إلى 2020، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2021، متاح على: https://democraticac.de/?p=78741

ما مثّل تهديداً مباشراً للمصالح المصرية، ودفع بمصر إلى تصعيد سياسي وعسكري غير مسبوق بلغ حد التلويح بالتدخل العسكري المباشر في يونيو 2020[1].

غير أن المشهد شهد تحولاً لافتاً ابتداءً من عام 2021، تجسّد في مسار تطبيع تدريجي بين أنقرة والقاهرة، توّج بزيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى القاهرة في فبراير 2024، ثم زيارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى أنقرة في سبتمبر من العام ذاته، الأمر الذي أثار تساؤلات جوهرية حول مآلات هذا التقارب وانعكاساته على الملف الليبي الذي ظل لسنوات أحد أبرز نقاط الخلاف بين البلدين. وتأتي هذه الدراسة في سياق هذا التحول، لتفحص بعمق العلاقة بين ديناميكيات التنافس (أو التعاون المُدار) التركي–المصري من جهة، ومسار الأمن القومي الليبي بأبعاده السياسية والعسكرية والمجتمعية من جهة أخرى[2].

أولاً: إشكالية الدراسة

يُعد التنافس التركي–المصري أحد أبرز مظاهر الصراع الإقليمي في منطقة شرق المتوسط وشمال أفريقيا، وقد برزت ليبيا كساحة رئيسة لهذا التنافس منذ عام 2011، الأمر الذي أثار تساؤلات حول تأثيره على الأمن القومي الليبي واستقرار الدولة ومؤسساتها. فبخلاف الصراعات الإقليمية التقليدية المحصورة في نطاق ثنائي، اتخذ هذا التنافس طابعاً مركباً جمع بين البعد الأيديولوجي (الموقف من تيارات الإسلام السياسي)، والبعد الجيوستراتيجي (التموضع في شرق المتوسط)، والبعد الأمني المباشر (التهديدات الحدودية وانتشار الجماعات المسلحة)، بما جعل من ليبيا مختبراً حياً لتفاعل هذه الأبعاد مجتمعة.

السؤال الرئيس

ما أثر التنافس التركي–المصري على الأمن القومي الليبي؟

الأسئلة الفرعية

1. ما دوافع ومحددات التنافس التركي–المصري في ليبيا؟
2. ما الأدوات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي استخدمها الطرفان لتحقيق مصالحهما؟
3. كيف انعكس هذا التنافس على الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا؟
4. ما مستقبل الأمن القومي الليبي في ظل استمرار التنافس الإقليمي أو تحوّله إلى تعاون مشروط؟

ثانياً: أهمية الدراسة

الأهمية العلمية

تكمن الأهمية العلمية للدراسة في إسهامها في إثراء أدبيات العلاقات الدولية والأمن الإقليمي العربي، من خلال تقديم إطار تحليلي متكامل يربط بين نظريات التنافس الإقليمي ومفهوم الأمن القومي للدول الهشة أو الخارجة من النزاعات، وتوظيف هذا الإطار في دراسة حالة ليبية تتسم بالتعقيد والتداخل بين الفاعلين الداخليين والخارجيين.

الأهمية العملية

تنبع الأهمية العملية للدراسة من راهنية الموضوع وتزامنه مع مرحلة مفصلية في العلاقات التركية–المصرية، إذ تقدّم الدراسة قراءة تحليلية يمكن أن تفيد صنّاع القرار والباحثين والمنظمات الدولية المعنية

[1] خيارات الأمن القومي المصري في ليبيا: طبيعة التحديات وكفاية السلوك الرسمي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 29 يونيو 2020، متاح على: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4718

[2] وسط منافسة روسيا ومصر.. هكذا تناور تركيا لتثبيت نفوذها في ليبيا، موقع الاستقلال، 2025، متاح على: https://www.alestiklal.net/ar/article/mn-swrya-ila-lybya-anqrh-wastratyjyh-mla-alfraghat-aliqlymyh

بالملف الليبي، في فهم محددات التفاعل بين القوتين الإقليميتين الرئيستين المؤثرتين في مسار التسوية السياسية، وتقييم فرص استثمار التقارب الثنائي الراهن في خدمة الاستقرار الليبي.

ثالثاً: فرضيات الدراسة

1. يسهم التنافس التركي–المصري في تعقيد الأزمة الليبية وإطالة أمدها.
2. يؤثر التنافس الإقليمي بشكل مباشر على الأمن القومي الليبي من خلال التدخلات السياسية والعسكرية.
3. يرتبط مستوى الاستقرار في ليبيا بدرجة التوافق أو التصادم بين المصالح التركية والمصرية.

رابعاً: أهداف الدراسة

1. تحليل دوافع ومحددات التنافس التركي–المصري في ليبيا.
2. دراسة أدوات النفوذ السياسية والعسكرية والاقتصادية التي يستخدمها الطرفان.
3. تقييم انعكاسات هذا التنافس على الأمن القومي الليبي بأبعاده المختلفة.
4. استشراف مستقبل العلاقة بين التنافس الإقليمي والاستقرار الليبي في ضوء مسار التقارب التركي–المصري الراهن.

خامساً: منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لوصف طبيعة التنافس التركي–المصري وتحليل تأثيراته على الأمن القومي الليبي، من خلال جمع البيانات والمعطيات المتعلقة بالسياسات التركية والمصرية تجاه ليبيا وتحليلها وتفسيرها في إطار سياقها الإقليمي والدولي. كما تستعين الدراسة بالمنهج الاستشرافي عند معالجة السيناريوهات المستقبلية المحتملة للعلاقة بين الطرفين وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي، وذلك من خلال استقراء المسارات الراهنة وبناء تصورات منطقية لتطورها المحتمل. ويُستكمل هذان المنهجان بأدوات تحليل القرار الخارجي ومقاربة المصلحة القومية لفهم الحسابات الاستراتيجية لكل من أنقرة والقاهرة.

سادساً: هيكل الدراسة

تنقسم الدراسة، إضافة إلى المقدمة والخاتمة، إلى ثلاثة محاور رئيسة:

- المحور الأول: الإطار النظري للتنافس الإقليمي والأمن القومي.
- المحور الثاني: مظاهر وأدوات التنافس التركي–المصري في ليبيا.
- المحور الثالث: انعكاسات التنافس التركي–المصري على الأمن القومي الليبي.

المحور الأول: الإطار النظري للتنافس الإقليمي والأمن القومي

1.1 مفهوم التنافس الإقليمي

يُقصد بالتنافس الإقليمي، في أدبيات العلاقات الدولية، ذلك التفاعل الذي يجمع بين قوتين إقليميتين أو أكثر تسعى كل منهما إلى تعظيم نفوذها ومصالحها الاستراتيجية في إقليم جغرافي محدد، عبر أدوات سياسية ودبلوماسية وعسكرية واقتصادية، دون أن يصل بالضرورة إلى حد المواجهة العسكرية المباشرة بين الطرفين المتنافسين. ويتمايز التنافس الإقليمي عن الصراع الإقليمي بكونه أقرب إلى «حرب بالوكالة» أو «منافسة محسوبة» تُدار غالباً عبر أطراف ثالثة أو في ساحات إقليمية هشة تفتقر إلى سلطة مركزية قوية قادرة على ضبط تدخل الفاعلين الخارجيين.

وتتأسس نظرية التنافس الإقليمي على افتراضات الواقعية البنيوية في العلاقات الدولية، التي ترى أن الدول، في ظل غياب سلطة عليا فوق الدول (الفوضى الدولية)، تسعى إلى تعظيم قوتها النسبية وأمنها عبر بسط النفوذ في محيطها الجغرافي المباشر، بما يُعرف بـ«المجال الحيوي» أو «العمق الاستراتيجي». وفي حالة التنافس التركي–المصري، تتقاطع هذه المحددات البنيوية مع عوامل أيديولوجية تتصل بموقف كل من الدولتين من تيارات الإسلام السياسي، خصوصاً جماعة الإخوان المسلمين، وهو ما أضفى على التنافس بُعداً تنافسياً مزدوجاً :جيوسياسياً وأيديولوجياً في آن واحد.

كما تبرز في هذا السياق ساحات «الدول الهشة» أو «الدول الفاشلة» بوصفها بيئة خصبة لتمدد التنافس الإقليمي، إذ يؤدي غياب أو ضعف السلطة المركزية إلى خلق فراغ سيادي تتنافس القوى الإقليمية على ملئه، عبر دعم فاعلين محليين موالين يخدمون أجنداتها، كما هو الحال في ليبيا منذ 2014. وبهذا المعنى، فإن التنافس الإقليمي لا ينشأ من فراغ، بل يتغذى على بنية الانقسام الداخلي ويُعيد إنتاجها في آن واحد، في علاقة جدلية متبادلة التأثير.

1.2مفهوم الأمن القومي الليبي

يُعرَّف الأمن القومي، وفق الاتجاه التكاملي في الأدبيات الأمنية، بأنه تأمين كيان الدولة من المتغيرات التي تهددها من الداخل والخارج، وتأمين مصالحها الحيوية، وتهيئة الأوضاع الملائمة لتحقيق أهدافها وغاياتها، والتي يحددها الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي والتنمية الشاملة[1].

وقد تطور مفهوم الأمن القومي تاريخياً من النطاق الضيق المرتبط بالتهديدات العسكرية الخارجية، إلى مفهوم أكثر اتساعاً يشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والمجتمعية والبيئية، بحيث عرّفته موسوعة العلوم الاجتماعية عام 1968 بأنه «قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من الأخطار الخارجية»، فيما ذهب تشارلز مائير عام 1990 إلى تعريفه بوصفه «القدرة على التحكم في الظروف المحلية والأجنبية التي يرى مجتمع ما أنها ضرورية ليتمتع باستقلاليته ورخائه[2].»

وعند إسقاط هذا المفهوم على الحالة الليبية، يكتسب الأمن القومي الليبي خصوصية مزدوجة: فهو من جهة أمن دولة في طور إعادة البناء بعد انهيار شبه كامل لمؤسساتها المركزية عقب 2011، ومن جهة أخرى أمن دولة منقسمة سيادياً بين سلطتين متوازيتين تتنازعان تمثيل الشرعية الوطنية. ومن ثم فإن الأمن القومي الليبي، في هذا السياق، لا يقتصر على البعد العسكري التقليدي) حماية الحدود ومكافحة الإرهاب)، بل يمتد ليشمل: استعادة وحدة المؤسسة العسكرية والأمنية، وصون السيادة الوطنية في مواجهة التدخلات الخارجية ووجود القوات والمرتزقة الأجانب، والحفاظ على وحدة الثروة النفطية كمصدر سيادي للدخل الوطني، وضمان عدم تحوّل الأراضي الليبية إلى منصة لتهديد أمن دول الجوار، وهو ما يجعل الأمن القومي الليبي مرتبطاً بنيوياً بطبيعة التفاعلات الإقليمية المحيطة به أكثر من ارتباطه بقدرات الدولة الذاتية المنهكة.

---

[1] مفهوم الأمن القومي المصري وحرب أكتوبر: دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الدراسات الأمنية الوطنية، كلية الشرطة، جامعة الإسكندرية، متاح على : https://nsas.journals.ekb.eg/article_283587_a13aa40f71c91106bf6421f6f2e7e52f.pdf، ص 10.

[2] مفهوم الأمن القومي: التطور والأبعاد، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 19 ديسمبر 2024، متاح على : https://eipss-eg.org/مفهوم-الأمن-القومي-التطور-والأبعاد/

1.3ليبيا في الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا ومصر

أ. الموقع الليبي في العقيدة الاستراتيجية التركية

تمتلك ليبيا مكانه بارزه ضمن المدرك الاستراتيجي التركي، والتحرك التركي في ليبيا يوحي بمدي الأهمية الكبرى التي توليها القيادة التركية لهذه الدولة المتوسطية، حيث تسعي تركيا لتثبيت وجودها جنوب البحر المتوسط، عبر نافدة تتجاوز مساحتها اكثر من (1770) كلم وهي مساحة ذات أهمية استراتيجية بالغة الاهمية، بحيث يمنح لها هذا الوجود فرصة كبيرة لتطوير سياستها كدولة متوسطية تنافس السياسة الأوروبية المهتمة بليبيا كموقع وثروات[1].

تنظر أنقرة إلى ليبيا من زاوية ثلاثية الأبعاد: الأول جيوستراتيجي يتصل بضمان موطئ قدم تركي دائم في جنوب المتوسط يدعم مطالبها بترسيم حدود بحرية تكسر العزلة الجغرافية التي تفرضها عليها اليونان وقبرص في شرق المتوسط؛ والثاني اقتصادي يرتبط بفرص إعادة الإعمار الضخمة وعقود النفط والغاز والبنية التحتية التي راكمتها الشركات التركية في ليبيا منذ عهد القذافي؛ والثالث أيديولوجي يتصل بدعم تيارات قريبة من التوجه السياسي لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا. وقد تُرجمت هذه الحسابات عملياً في مذكرتي التفاهم الأمنية والعسكرية، والبحرية الموقعتين مع حكومة الوفاق الوطني في نوفمبر 2019، واللتين فتحتا الباب أمام تدخل عسكري تركي مباشر غيّر موازين القوى في معركة طرابلس مطلع 2020[2].

ب. الموقع الليبي في العقيدة الاستراتيجية المصرية

مصر أكبر الدول العربية ومن أكترها أهمية، نتيجة لدورها البارز وتاريخها الكبير في التعامل مع القضايا والأزمات خصوصا العربية منها، وبناء عليه فان الأزمة الليبية تشكل أهمية خاصة لها، باعتبار ليبيا من دول الجوار، وبالتالي فإن من أهم الدوافع لتنافس مصر علي ليبيا هو ان مصر شعرت أن هناك خطر علي أمنها القومي في حالة ساءت الأوضاع فيها وخرجت عن السيطرة، وبالتالي كان لابد لها من التعامل مع هذا الملف واعطاءه أهمية خاصة.[3]

بالمقابل، تتعامل القاهرة مع الملف الليبي بوصفه قضية أمن قومي مباشر لا مجرد ملف سياسة خارجية، انطلاقاً من حدود مشتركة تمتد لأكثر من 1100 كيلومتر تجعل أي فوضى أمنية أو تصعيد عسكري في غرب ليبيا أو شرقها تهديداً مباشراً للعمق الداخلي المصري. وتتشكل المقاربة المصرية حول ثلاثة محددات رئيسة: أولها أمني يتعلق بمنع تسلل الجماعات الإرهابية والمسلحة عبر الحدود الغربية، خصوصاً بعد تهديدات تنظيم «داعش» في درنة وسرت، وثانيها يتعلق برفض أي وجود عسكري أجنبي (تركي أو مرتزقة) قرب الحدود المصرية باعتباره تهديداً مباشراً لتوازن القوى الإقليمي، وثالثها اقتصادي يتصل بحماية مصالح مصر في ترسيم حدودها البحرية بشرق المتوسط في مواجهة الترسيم التركي–الليبي الذي اعتبرته القاهرة باطلاً وغير ملزم قانونياً[4].

---

[1] بده الهاشمي، السياسة التركية تجاه ليبيا (2011 ـــ 2020)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشهيد حمه الأخضر، الجزائر، 2020، ص64.

[2] لماذا تصرّ تركيا على تمديد وجودها العسكري في ليبيا؟، موقع نون بوست، 24 ديسمبر 2025، متاح على: https://www.noonpost.com/348723/

[3] عمر فايد، محددات الرئيسة المصرية تجاه تطبيع العلاقة مع تركيا، مجلة رؤية تركية، جامعة إسطنبول، العدد 2، 2021، ص 97.

[4] التحول في الاستراتيجية التركية في ليبيا بعد عام 2020: أولوية النفوذ السياسي على العسكري، منصة True Studies للدراسات، 18 نوفمبر 2025، متاح على: https://truestudies.org/3432/

المحور الثاني: مظاهر وأدوات التنافس التركي–المصري في ليبيا

2.1الأبعاد السياسية والدبلوماسية

تجلّى البعد السياسي للتنافس في انحياز كل من الدولتين إلى أحد طرفي الانقسام الليبي ودعمه دبلوماسياً في المحافل الدولية. فقد قدّمت تركيا دعماً سياسياً ودبلوماسياً متواصلاً لحكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج، ثم لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة، باعتبارها الحكومة المعترف بها دولياً، فيما دعمت مصر مجلس النواب الليبي في طبرق والمشير خليفة حفتر والجيش الوطني الليبي، واستضافت القاهرة عدداً من جولات الحوار الليبي–الليبي، في محاولة لتكريس دورها كوسيط إقليمي رئيس في مسار التسوية السياسية. وقد انعكس هذا الاستقطاب في تباين مواقف الدولتين داخل مسارات الأمم المتحدة وملتقى الحوار السياسي الليبي ومؤتمر برلين حول ليبيا (يناير 2020)، حيث سعت كل دولة إلى تمرير رؤيتها الخاصة لشكل التسوية ومآلات العملية الانتخابية[1].

غير أن هذا الاستقطاب السياسي شهد تحولاً جوهرياً بدءاً من عام 2021، حين انخرطت أنقرة والقاهرة في مسار تطبيع دبلوماسي تدريجي، تُوّج بزيارة وزير الخارجية المصري سامح شكري إلى أنقرة في مارس2021 ، ثم بسلسلة من جولات المشاورات السياسية المشتركة حول الملف الليبي تحديداً، من بينها الجولة الثالثة من المشاورات المصرية–التركية التي استضافتها القاهرة في يناير 2025، والتي هدفت إلى تقليل التوتر وإيجاد صيغة توافقية تخدم استقرار الأوضاع في ليبيا بما يحفظ مصالح الطرفين معاً. وقد اعتبر رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح أن هذا التقارب «يسهم في حل الأزمة الليبية ويسهّل عملية سحب القوات الأجنبية من أراضيها[2].»

2.2الأبعاد العسكرية والأمنية

شكّل البعد العسكري أكثر مظاهر التنافس وضوحاً وخطورة على الأمن القومي الليبي. فعقب توقيع مذكرة التفاهم الأمنية والعسكرية بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني في نوفمبر 2019، صادق البرلمان التركي مطلع يناير 2020 على تفويض رسمي يسمح بإرسال قوات ومستشارين عسكريين إلى ليبيا استناداً إلى المادة 92 من الدستور التركي، فدعمت أنقرة حكومة طرابلس بمستشارين عسكريين وأنظمة دفاع جوي ومسيّرات قتالية، إضافة إلى نقل مجموعات مسلحة سورية موالية لها للقتال في الأراضي الليبية، وهو ما مثّل ـ بحسب تقارير دولية متعددة ـ انتهاكاً صريحاً لحظر توريد السلاح المفروض على ليبيا بموجب قرارات مجلس الأمن .وقد تحوّلت قاعدة الوطية الجوية، الواقعة على بعد نحو 150 كيلومتراً من الحدود الجزائرية وقرابة 27 كيلومتراً من الحدود التونسية، إلى نقطة ارتكاز رئيسة للوجود العسكري التركي، إذ زُوّدت بأنظمة دفاع جوي حديثة من طراز Hisar-O ورادارات متطورة، في خطوة اعتبرتها دول الجوار (مصر والجزائر) تهديداً مباشراً لأمنها القومي[3].

---

[1]بيان مؤتمر برلين الدولي حول ليبيا، برلين، 19 يناير 2020؛ وانظر أيضاً: مصر والملف الليبي، الهيئة العامة للاستعلامات، جمهورية مصر العربية، متاح على: https://www.sis.gov.eg/Story/198569

[2]وسط التقارب المصري التركي.. يواجه التحالف الجديد أول اختبار في عام 2025 بالملف الليبي، فواصل، 19 يناير 2025؛ وانظر أيضاً: عقيلة صالح يتحدث عن أثر التقارب المصري التركي على تواجد القوات الأجنبية في ليبيا، قناة روسيا اليوم، 17 سبتمبر 2024، متاح على: https://arabic.rt.com/middle_east/1601370

[3]تركيا تزود قاعدة الوطية الليبية بنظام دفاع جوي حديث، صحيفة الشرق الأوسط، 10 أغسطس 2024؛ وانظر أيضاً: مرتزقة سوريون في ليبيا: خلافات بعد تخفيض الرواتب، قناة الحرة، 28 يناير2024 ، متاح على : https://www.alhurra.com/libya/2024/01/28

في المقابل، اعتمدت مصر استراتيجية ردع غير مباشرة قائمة على الدعم اللوجستي والاستخباراتي والتدريبي للجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر، دون الانخراط في مواجهة عسكرية مباشرة مع القوات التركية، مع تلويح متكرر بخيار التدخل العسكري كأداة ردع استراتيجي، بلغ ذروته في يونيو 2020 حين حذّر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي من أن مدينتي سرت والجفرة تمثلان «خطاً أحمر» لا يجوز للقوات الموالية لحكومة الوفاق ومن يدعمها تجاوزه، في تصريح فُسّر على نطاق واسع بأنه إنذار مباشر لأنقرة. وقد نجح هذا «الخط الأحمر» عملياً في تجميد خطوط التماس العسكرية عند سرت والجفرة منذ يونيو 2020 حتى اللحظة الراهنة، رغم تجدد التوترات العسكرية المتقطعة في المنطقة[1].

وتجدر الإشارة إلى أن المشهد العسكري التركي في ليبيا شهد تحولاً نوعياً بعد عام 2020، إذ انتقلت أنقرة تدريجياً من أولوية التدخل العسكري المباشر إلى ترسيخ نفوذ سياسي وأمني أكثر استدامة، عبر شبكة أوسع تشمل التدريب والدفاع والطاقة وإعادة الإعمار والملاحة، مع محاولات لافتة للانفتاح على شرق ليبيا ذاته؛ إذ أعلن وزير الخارجية التركي هاكان فيدان في فبراير 2024 عزم بلاده إعادة فتح قنصليتها في بنغازي، ثم رست فرقاطة تركية في ميناء بنغازي في أغسطس 2025 وسط استقبال رسمي تصدّره صدام حفتر نجل المشير خليفة حفتر، في مؤشر على تعقيد متزايد في خريطة التحالفات يتجاوز ثنائية الشرق/الغرب التقليدية[2].

2.3الأبعاد الاقتصادية والطاقوية

ارتبط التنافس التركي–المصري في بعده الاقتصادي بثلاثة ملفات متشابكة: أولها ملف عقود إعادة الإعمار والبنية التحتية، حيث تمتلك الشركات التركية استثمارات ومشاريع متوقفة في ليبيا تقدَّر بمليارات الدولارات منذ عهد القذافي، وتسعى أنقرة لاستعادتها وتوسيعها عبر علاقتها الوثيقة بحكومة طرابلس؛ وثانيها ملف الموارد النفطية والغازية ذاتها، حيث تتنافس الدولتان على ضمان عدم توظيف الثروة النفطية الليبية لتمويل طرف بعينه في الصراع الداخلي بما يخل بتوازن القوى؛ وثالثها، وهو الأكثر أهمية استراتيجياً، ملف ترسيم الحدود البحرية والثروات الهيدروكربونية في شرق المتوسط.

ولابد أن نشير إلي أن اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا التي تم توقيعها في نوفمبر (2019) هي فكرة قديمة ولكن تحمل بعدا جديدا، وقد اصبحت الفكرة عملية بعد ان أعلنت ليبيا المنطقة الاقتصادية الخالصة بها في (2009) مما جعلها منفتحة علي الاتفاقيات الدولية، والجديد فيها هوان المتداول رسم المناطق البحرية من خلال خطوط راسية ويتفق مع هذا الترسيم الحدود المحتمل مع قبرص ومصر، ولكن الخبير البحري السابق في القانون البحري الأدميرال "جهاد يايجي" قد استحضر فكرة رسم الخطوط القطرية لتحديد المناطق البحرية لتركيا، حيث ان موقع تركيا المائل جغرافيا ينص علي حقها في رسم خطوط قطرية لتحديد مناطقها البحرية وتوقيع اتفاقيات ترسيم الحدود مع ليبيا وإسرائيل ولبنان، واضاف "يايجي" أن اعتبار ساحل درنة وطبرق وبوردية في ليبيا وفتحيه ومرمريس وكاش في تركيا بمنزلة سواحل متقابلة وتتماشي مع القانون الدولي[3]

---

[1] الأمن القومي المصري: الصراع في ليبيا وشرق البحر المتوسط، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2 يونيو 2020، متاح على : https://studies.aljazeera.net/ar/article/4561

[2] من طرابلس إلى بنغازي: كيف تعيد تركيا هندسة نفوذها في ليبيا؟، موقع نون بوست، 2026، متاح على : https://www.noonpost.com/376908/

[3] بده الهاشمي، السياسة التركية تجاه ليبيا (2011 ـ 2020)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشهيد حمه الأخضر، الجزائر، 2020، ص 94، سنة 2021.

ففي 27 نوفمبر 2019، وقّعت تركيا وحكومة الوفاق الوطني مذكرة تفاهم لترسيم حدود مناطق الصلاحية البحرية (الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة) بين البلدين، استندت فيها أنقرة إلى مبدأ خط الوسط بين الساحلين التركي والليبي، دون اعتداد بالتأثير القانوني للجزر اليونانية، وعلى رأسها جزيرة كريت، في عملية الترسيم. وقد اعتبرت مصر، إلى جانب اليونان وقبرص وإسرائيل، هذه المذكرة باطلة وغير ملزمة قانونياً ومخالفة لقواعد القانون الدولي للبحار، خصوصاً أنها تتقاطع جزئياً مع منطقة بحرية كانت قد رسّمتها مصر وقبرص باتفاق ثنائي موقّع عام 2013. وردّت القاهرة باستراتيجية بحرية مضادة، تجلّت في الانضمام إلى منتدى غاز شرق المتوسط (EMGF) الذي ضمّ مصر وقبرص واليونان وإسرائيل والأردن وفلسطين وإيطاليا، في محاولة لعزل تركيا عن ترتيبات الطاقة الإقليمية وتحييد الأثر القانوني لمذكرة التفاهم التركية–الليبية[1].

وقد ظل هذا الملف، رغم مسار التقارب السياسي والدبلوماسي بين أنقرة والقاهرة منذ 2021، من أكثر الملفات حساسية وتعقيداً، نظراً لارتباطه بمصالح اقتصادية واستراتيجية صلبة يصعب التنازل عنها من أي من الطرفين، إذ تشير مؤشرات حديثة إلى أن أي تفاهمات مستقبلية حول ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط قد تُعاد صياغتها في ضوء التفاهمات الثنائية التركية–المصرية، وهو ما يضع ليبيا، في ظل استمرار انقسامها الداخلي وغياب موقف وطني موحد، أمام واقع جديد قد تُرسم ملامحه دون مشاركة ليبية كاملة، رغم أنه يمسّ مباشرة مستقبل ثرواتها البحرية السيادية[2].

2.4تأثير شرق المتوسط في تشكيل المصالح المتعارضة

لا يمكن فهم التنافس التركي–المصري في ليبيا بمعزل عن صراع أوسع نطاقاً يدور في حوض شرق المتوسط حول الهيمنة على احتياطيات الغاز الطبيعي المكتشفة منذ مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة، والتي قدّرتها هيئة المسح الجيولوجي الأميركية بكميات ضخمة تستوجب تنافساً استراتيجياً بين القوى الإقليمية. فقد وجدت تركيا نفسها، بفعل الخلافات الحدودية مع اليونان وقبرص، شبه معزولة عن ترتيبات استغلال هذه الثروة، وهو ما دفعها للبحث عن «حليف بحري» جنوبي يمكّنها من كسر هذا الطوق الجغرافي، فكانت ليبيا، تحت حكم حكومة الوفاق الوطني الموالية لها، الخيار الأنسب لتحقيق هذا الهدف عبر مذكرة الترسيم البحري. وفي المقابل، نسجت مصر تحالفاً مضاداً مع اليونان وقبرص وإسرائيل، وجدت فيه أنقرة محاولة لتطويقها استراتيجياً وحرمانها من حقوقها التاريخية في مياهها الاقتصادية الخالصة[3].

وبذلك، تحوّل الملف الليبي إلى أداة وظيفية ضمن صراع إقليمي أوسع يتجاوز حدود ليبيا ذاتها، بحيث باتت التطورات الميدانية والسياسية داخل ليبيا مرتبطة عضوياً بموازين القوى في شرق المتوسط، مما لا شك فيه، أن التنافس كان يسعى منذ البداية لتأمين مصالحه في ليبيا، قد أسفر عن آثار وتداعيات خطيرة على

---

[1] مذكرة التفاهم الليبية–التركية: أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 17 ديسمبر 2019، متاح على: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Libyan-Turkish-Memorandum-of-Understanding-Local-and-Regional-Dimensions.aspx

[2] أزمة ترسيم الحدود البحرية: كيف تؤثر الخلافات الداخلية الليبية على مستقبل اتفاقيات غاز شرق المتوسط؟، عربي بوست، 21 نوفمبر 2025، متاح على: https://arabicpost.live/تقارير-خاصة/2025/11/21/أزمة-ترسيم-الحدود-البحرية/

[3] مذكرة التفاهم التركية الليبية تعيد رسم الحدود البحرية لشرق المتوسط، طاقة الشرق(TAQAMENA) ، 6 سبتمبر 2024، متاح على: https://taqamena.com

الأمن القومي الليبي بشكل خاص، وعلى الأمن الإقليمي لدول الجوار بشكل عام. وبالتالي، أخذت الأزمة الليبية منحى تصاعدياً خطيراً نتيجة لزيادة عدد المتدخلين وتضارب مصالح الدول المعنية، مما زاد من احتمالية استمرار الحرب الأهلية في ليبيا لسنوات طويلة، كما يلاحظ ذلك كل متخصص في المجالات الأمنية والاستراتيجية.[1]

وهو ما يفسّر إلى حد بعيد سبب استمرار حساسية الملف البحري حتى بعد تحقق تقارب سياسي ملموس بين أنقرة والقاهرة في الملفات الأخرى، ذلك أن التنازل في هذا الملف تحديداً يمس مصالح استراتيجية صلبة (Hard Interests) يصعب التفريط فيها مقارنة بالملفات السياسية الأكثر مرونة.

المحور الثالث: انعكاسات التنافس التركي–المصري على الأمن القومي الليبي

3.1التأثير على الاستقرار السياسي

ان تزايد وتيرة التنافس والتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية في ليبيا، من قبل دول إقليمية أو دولية، في مسعى لتوجيه مسارات التحولات الداخلية بما يتماشى مع مصالحها وأجنداتها في المنطقة[2]

أسهم انقسام الدعم الإقليمي التركي–المصري بين طرفي النزاع الليبي في تكريس حالة الاستقطاب السياسي الحاد وإطالة أمد الانقسام المؤسسي، إذ منح كل من الطرفين الداخليين (حكومة طرابلس والمعسكر الشرقي) غطاءً إقليمياً مكّنهما من تجاوز الضغوط الرامية إلى التوصل لتسوية سياسية شاملة، طالما ظل الدعم الخارجي متاحاً ومستمراً. وقد ظهر هذا الأثر بوضوح في تعثر العملية الانتخابية المقررة في ديسمبر 2021، حيث ساهمت حسابات القوى الإقليمية، إلى جانب الانقسامات الداخلية، في تأجيل الاستحقاق الانتخابي إلى أجل غير مسمى، وما زال المشهد السياسي الليبي حتى عام 2026 يفتقر إلى مسار انتخابي موحد متفق عليه بين الأطراف كافة[3].

ومع ذلك، فإن مسار التقارب التركي–المصري منذ 2024 قدّم مؤشرات أولية على إمكانية أن يتحول هذا التفاعل الإقليمي من عامل تعقيد إلى عامل تيسير، إذ يرى مراقبون أن تنسيق المواقف بين القوتين الإقليميتين الرئيستين الداعمتين لطرفي الانقسام يمكن أن يفضي إلى ضغط متبادل على الفرقاء الليبيين لتقريب وجهات النظر، تمهيداً لإجراء انتخابات موحدة وتشكيل حكومة موحدة، وإن ظل هذا الاحتمال مشروطاً بمدى ترجمة التفاهمات السياسية إلى آليات تنفيذية ملموسة على الأرض[4].

3.2التأثير على الوحدة الوطنية والسيادة

شكّل استمرار الوجود العسكري الأجنبي غير المنظم في ليبيا - سواء عبر القوات والمستشارين الأتراك والمرتزقة الموالين لهم في الغرب، أو عبر أشكال الدعم العسكري واللوجستي الخارجي الأخرى في الشرق - تهديداً مباشراً لمبدأ السيادة الوطنية الليبية ووحدة قرارها السياسي والعسكري .فقد أدّى تعدد مصادر التسليح والتمويل والدعم الإقليمي إلى تكريس واقع تعدد مراكز القوة المسلحة داخل الدولة الواحدة،

---

[1] رضا كشان، التدخل في الشئون العربية الداخلية وتداعياته علي الامن القومي العربي: دراسة حالة ليبيا، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، 2020، ص19.

[2] احمد انبية دواس ، التنافس التركي المصري واثره علي الامن القومي الليبي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الاكاديمية الليبية ، طرابلس ، 2024 ، ص 75

[3] أثر التدخل العسكري التركي في ليبيا على الأمن القومي المصري في الفترة من 2014 إلى 2020، مرجع سابق.

[4] هل يساعد التقارب المصري التركي على حل الأزمة الليبية المستمرة؟، صحيفة العربي الجديد، 10 أغسطس2024 ، متاح على : https://www.alaraby.co.uk/politics

بما يجعل أي مسار لتوحيد المؤسسة العسكرية الليبية رهيناً بمدى استعداد القوى الإقليمية الراعية للتخلي عن أوراق نفوذها العسكرية المباشرة. كما أن وجود قوات ومرتزقة أجانب على الأراضي الليبية، رغم نصوص اتفاق وقف إطلاق النار الموقّع في أكتوبر 2020 الذي ينص صراحة على انسحاب جميع القوات والمرتزقة الأجانب خلال ثلاثة أشهر من توقيعه، لا يزال قائماً حتى اللحظة الراهنة بأشكال متفاوتة، وهو ما يعكس الفجوة بين الالتزامات الرسمية والوقائع الميدانية على الأرض[1].

ويلاحظ أن مسار التقارب المصري–التركي ذاته بات يُطرح، في الخطاب السياسي الليبي الرسمي، باعتباره أداة محتملة لتسهيل عملية سحب القوات الأجنبية، إذ صرّح رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح بأن هذا التقارب «سيساعد على عدم قيام حرب في ليبيا ويسهّل سحب أي قوات أجنبية من ليبيا»، وهو ما يعكس تحولاً ملحوظاً في تقدير الفاعلين الليبيين أنفسهم لجدوى هذا التقارب الإقليمي، وإن ظل الأمر مرهوناً باختبار الواقع العملي[2].

3.3التأثير على الأمن الحدودي ومكافحة الإرهاب

يمثل الأمن الحدودي أحد أكثر أبعاد الأمن القومي الليبي تأثراً بالتنافس الإقليمي، نظراً لتداخله المباشر مع الأمن القومي لدول الجوار، وخصوصاً مصر التي تشترك مع ليبيا في حدود تمتد لأكثر من 1100 كيلومتر. فقد شكّل الانهيار الأمني الذي أعقب ثورة 2011 بيئة خصبة لتمدد الجماعات الإرهابية، وعلى رأسها تنظيم «داعش» الذي تمركز في مدينتي درنة وسرت قبل أن يُدحر منهما عام 2016، إضافة إلى تنامي أنشطة شبكات تهريب السلاح والبشر عبر الحدود الجنوبية الغربية لليبيا، وهي تهديدات لا تستهدف ليبيا وحدها بل تمتد أثارها إلى مصر وتونس والجزائر ودول الساحل الأفريقي[3].

وقد أدى استمرار التنافس التركي–المصري، في ذروته بين عامي 2019 و2020، إلى تراجع فرص التنسيق الأمني الإقليمي الموحد لمواجهة هذه التهديدات العابرة للحدود، إذ اتجه كل طرف إلى بناء شبكة أمنية خاصة به داخل ليبيا بمعزل عن الطرف الآخر، بل وأحياناً في مواجهة مباشرة معه، بما أعاق تشكّل استراتيجية إقليمية متكاملة لمكافحة الإرهاب وضبط الحدود. أما في ظل التقارب الراهن، فإن ثمة فرصة لإعادة بناء هذا التنسيق، خصوصاً أن استقرار ليبيا، كما تنظر إليه القاهرة، ليس أداة للمنافسة الإقليمية بل ركيزة للأمن القومي المشترك وللحدّ من أزمات اللجوء والهجرة غير النظامية وتعزيز السلم في شمال أفريقيا والمتوسط، وهي مقاربة قد تتقاطع مع المصلحة التركية في استقرار محيطها الجنوبي بعد سنوات من الاستثمار العسكري والسياسي المكلف[4].

3.4السيناريوهات المستقبلية للعلاقات التركية–المصرية وأثرها على ليبيا

في ضوء ما تقدّم، يمكن استشراف ثلاثة سيناريوهات رئيسة لمستقبل العلاقة بين التنافس التركي–المصري والأمن القومي الليبي:

[1] اتفاق وقف إطلاق النار الدائم في ليبيا، الموقّع بين وفدي مجلسي النواب والأعلى للدولة برعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، جنيف، 23 أكتوبر 2020، المادة 45؛ وانظر: ليبيا :انتقادات واسعة للدبيبة بعد كشف بنود اتفاق موقّع مع تركيا، صحيفة الشرق الأوسط، 18 أغسطس 2024.

[2] عقيلة صالح يتحدث عن أثر التقارب المصري التركي على تواجد القوات الأجنبية في ليبيا، مرجع سابق.

[3] أثر التدخل العسكري التركي في ليبيا على الأمن القومي المصري في الفترة من 2014 إلى 2020، مرجع سابق.

[4] التحول في الاستراتيجية التركية في ليبيا بعد عام 2020: أولوية النفوذ السياسي على العسكري، مرجع سابق.

السيناريو الأول: ترسّخ التعاون المُدار (الأكثر ترجيحاً على المدى المتوسط)

يفترض هذا السيناريو استمرار مسار التقارب الحالي وتحوّله إلى إطار تعاون ثنائي منظم حول الملف الليبي، عبر آليات تشاور دورية كالتي شهدتها القاهرة في يناير 2025، يفضي إلى دعم مشترك لمسار سياسي توافقي يفضي إلى انتخابات موحدة وتوحيد المؤسسة العسكرية تدريجياً، مع بقاء بعض نقاط الخلاف، وعلى رأسها ملف ترسيم الحدود البحرية، خارج إطار التسوية الشاملة باعتبارها قضية ذات طابع سيادي صلب يصعب حلها في المدى القريب.

السيناريو الثاني: عودة التصعيد المحدود

يفترض هذا السيناريو أن يظل التقارب الحالي سطحياً ومحدوداً بالملفات الثنائية الأخرى (الاقتصادية والسياسية العامة)، دون أن يمتد بعمق إلى الملف الليبي، بحيث يعاود التنافس على النفوذ الظهور كلما تجدد التوتر الميداني في ليبيا، كما تجلى في توترات مايو 2025 عقب مقتل عبد الغني الككلي «غنيوة» واندلاع اشتباكات مسلحة في طرابلس، وهو ما قد يعيد تنشيط حسابات الدعم الإقليمي المتعارض إذا ما أدركت إحدى القوتين أن توازن النفوذ آخذ في الاختلال لصالح الطرف الآخر[1].

السيناريو الثالث: التنافس المُعاد تشكيله جغرافياً (سيناريو وسطي)

يفترض هذا السيناريو استمرار التنافس لكن بصيغة أكثر نعومة ومرونة، تقوم على تقاسم غير معلن للنفوذ الوظيفي داخل ليبيا، بحيث تحافظ تركيا على نفوذها الراسخ في الغرب الليبي مع توسّع حذر ومحسوب نحو الشرق (كما تجلى في إعادة فتح القنصلية التركية في بنغازي ورسوّ الفرقاطة التركية هناك في أغسطس 2025)، بينما تستمر مصر في تأمين عمقها الاستراتيجي الحدودي عبر علاقتها التقليدية مع الشرق الليبي، مع قبول ضمني متبادل بحدود نفوذ كل طرف، بما يحوّل التنافس من صدام محتمل إلى توازن وظيفي هش قابل للاختلال عند أي تحول في موازين القوى الداخلية الليبية.

وفي جميع السيناريوهات الثلاثة، يبقى مستقبل الأمن القومي الليبي مرهوناً، في جوهره، بمدى قدرة الفاعلين الليبيين أنفسهم على تجاوز منطق الاستقواء بالخارج وبناء توافق وطني داخلي يحدّ من هامش تأثير المتغير الإقليمي، ذلك أن التجربة التاريخية للأزمة الليبية منذ 2011 تكشف أن التدخلات الإقليمية، مهما بلغت كثافتها، تبقى عاملاً مُضخّماً للانقسامات الداخلية لا منشئاً أصلياً لها.

الخاتمة والنتائج

تناولت هذه الدراسة أثر التنافس التركي–المصري على الأمن القومي الليبي منذ عام 2011 وحتى المرحلة الراهنة(2026) ، عبر إطار تحليلي وصفي يجمع بين الأبعاد النظرية للتنافس الإقليمي والأمن القومي من جهة، والتطورات الميدانية والسياسية والاقتصادية الفعلية في الحالة الليبية من جهة أخرى. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسة يمكن إيجازها على النحو الآتي:

1. تتأكد صحة الفرضية الأولى القائلة بأن التنافس التركي–المصري أسهم في تعقيد الأزمة الليبية وإطالة أمدها، إذ منح هذا التنافس كلا طرفي الانقسام الداخلي غطاءً إقليمياً مكّنهما من تجنّب الاستحقاقات السياسية الحرجة، وعلى رأسها الاستحقاق الانتخابي المؤجل منذ ديسمبر 2021.
2. تتأكد صحة الفرضية الثانية المتعلقة بالتأثير المباشر للتنافس الإقليمي على الأمن القومي الليبي، حيث تجلّى هذا التأثير بوضوح في تعدد مصادر التسليح والدعم العسكري، واستمرار وجود قوات ومرتزقة أجانب

[1] وسط منافسة روسيا ومصر.. هكذا تناور تركيا لتثبيت نفوذها في ليبيا، مرجع سابق.

رغم اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020، وتعطّل بناء استراتيجية إقليمية موحدة لمكافحة الإرهاب وضبط الحدود.

3. تتأكد كذلك صحة الفرضية الثالثة المتعلقة بارتباط مستوى الاستقرار الليبي بدرجة التوافق أو التصادم بين المصالح التركية والمصرية، إذ تزامنت ذروة التصعيد الميداني في ليبيا (2019-2020) مع ذروة القطيعة الدبلوماسية بين أنقرة والقاهرة، بينما تزامن الهدوء النسبي وتجدد الزخم السياسي نحو التسوية مع مسار التقارب الثنائي منذ 2021 فصاعداً.

4. يمثل ملف ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط النقطة الأكثر صلابة وتعقيداً في العلاقة الثنائية، والتي يصعب التوصل فيها إلى تسوية سريعة حتى في ظل التقارب السياسي العام، نظراً لارتباطها بمصالح اقتصادية واستراتيجية صلبة لدى الطرفين.

5. يكشف تطور الاستراتيجية التركية بعد 2020، من أولوية التدخل العسكري المباشر إلى بناء نفوذ سياسي واقتصادي وأمني أكثر استدامة وانفتاحاً تدريجياً على شرق ليبيا، عن تحوّل نوعي في أدوات التنافس الإقليمي من المواجهة الصفرية إلى المنافسة المرنة القابلة للتعايش مع التفاهمات الثنائية.

6. يبقى مستقبل الأمن القومي الليبي مرهوناً بمتغيرين متلازمين: الأول خارجي يتعلق بمدى تحوّل التقارب التركي–المصري من تفاهم سياسي إلى ترتيبات أمنية واقتصادية راسخة وشاملة تتضمن ملف الحدود البحرية، والثاني داخلي يتعلق بقدرة الفاعلين الليبيين على بناء توافق وطني يحدّ من تأثير المتغير الإقليمي على مسار الدولة.

التوصيات

- ضرورة استثمار مسار التقارب التركي–المصري الراهن في دعم مسار سياسي ليبي–ليبي شامل يفضي إلى انتخابات موحدة وتوحيد المؤسسة العسكرية والأمنية.
- أهمية تفعيل آليات الأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ بنود اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020، وبخاصة ما يتعلق بانسحاب القوات والمرتزقة الأجانب كافة من الأراضي الليبية.
- الدعوة إلى تأسيس إطار إقليمي موسّع للتنسيق الأمني بين ليبيا ودول الجوار (مصر، الجزائر، تونس) لمواجهة التهديدات العابرة للحدود من إرهاب وتهريب وهجرة غير نظامية.
- ضرورة إشراك الأطراف الليبية كافة بشكل مباشر وفاعل في أي مفاوضات مستقبلية تتعلق بترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط، حفاظاً على السيادة الوطنية الليبية على ثرواتها البحرية.
- توصي الدراسة بإجراء مزيد من البحوث المستقبلية حول الدور الروسي والإماراتي وانعكاساته على معادلة التنافس التركي–المصري في ليبيا، باعتباره متغيراً مكمّلاً لم تتناوله هذه الدراسة بالتفصيل.

قائمة المراجع

أولًا: الكتب والدراسات الأكاديمية

أحمد، محمود سيد. (2018). *الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق*. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

بوزان، باري. (2007). *الناس والدول والخوف: جدول أعمال للدراسات الأمنية الدولية في حقبة ما بعد الحرب الباردة* (وائل أحمد علام، مترجم). مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

Buzan, B., Wæver, O., & de Wilde, J. (1998). *Security: A new framework for analysis*. Lynne Rienner Publishers.

Waltz, K. N. (1979). *Theory of international politics*. Addison-Wesley.

ثانيًا: الدوريات العلمية المحكمة والمقالات الأكاديمية

أحمد، علي سعيد الشين. (2025). انعكاسات توظيف الأدوات الثقافية والاجتماعية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية على الأمن القومي العربي . *Journal of Libyan Academy Bani Walid, 1*(3), 539-566.

خليل، عماد الدين. (2022). الأمن القومي والأمن الإنساني: دراسة في المفاهيم. *مجلة العلوم السياسية والقانون*.

مفهوم الأمن في القرن الحادي والعشرين: مسح للأدبيات النظرية حول الدراسات الأمنية.(2019) .

مفهوم الأمن القومي المصري وحرب أكتوبر: دراسة نظرية تطبيقية. (د.ت.). *مجلة الدراسات الأمنية الوطنية(NSAS)* ، كلية الشرطة، جامعة الإسكندرية.

التدخل التركي في ليبيا وأثره على الأمن القومي المصري. (د.ت.). *المركز العربي للبحوث والدراسات*.

أثر التدخل العسكري التركي في ليبيا على الأمن القومي المصري في الفترة من 2014 إلى 2020 . *المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية*.(2021).

Naser, M. A. Y. (2025). The role and position of Algeria regarding the Libyan crisis: An analytical study. *Journal of Libyan Academy Bani Walid, 1*(4), 744-752.

Ahmeid, F. M., & Eljero, A. A. (2026). The implications of Sino-American competition on the regional security equation in the Middle East (2015-2025). *Journal of Libyan Academy Bani Walid, 2*(1), 49-65.

Ali, A. A., Adrees, A. A., & Hamad, A. A. (2025). The geopolitical challenges of the European Neighbourhood Policy in a multipolar international system. *Journal of Libyan Academy Bani Walid, 1*(4), 320-332.

ثالثًا: تقارير مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية

مركز الجزيرة للدراسات. (2020، 29 يونيو) .*خيارات الأمن القومي المصري في ليبيا: طبيعة التحديات وكفاية السلوك الرسمي*.

مركز الجزيرة للدراسات. (2020، 2 يونيو) .*الأمن القومي المصري: الصراع في ليبيا وشرق البحر المتوسط*.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2019، 17 ديسمبر) .*مذكرة التفاهم الليبية–التركية: أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية*.

المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية. (2024، 19 ديسمبر) .*مفهوم الأمن القومي: التطور والأبعاد*.

True Studies. (2025، 18 نوفمبر) .*التحول في الاستراتيجية التركية في ليبيا بعد عام 2020: أولوية النفوذ السياسي على العسكري*.

رابعًا: المصادر الصحفية والإخبارية

طاقة الشرق(2024). (TAQAMENA) ، 6 سبتمبر .*مذكرة التفاهم التركية الليبية تعيد رسم الحدود البحرية لشرق المتوسط*.

عربي بوست. (2025، 21 نوفمبر) .*أزمة ترسيم الحدود البحرية: كيف تؤثر الخلافات الداخلية الليبية على مستقبل اتفاقيات غاز شرق المتوسط؟*

سبوتنيك عربي. (2024، 5 سبتمبر) .*هل سيؤثر التقارب التركي المصري في الملف الليبي؟*

فواصل. (2025، 19 يناير) .*وسط التقارب المصري التركي.. يواجه التحالف الجديد أول اختبار في عام 2025 بالملف الليبي*.

روسيا اليوم2024). (RT Arabic) ، 17 سبتمبر .*عقيلة صالح يتحدث عن أثر التقارب المصري التركي على تواجد القوات الأجنبية في ليبيا*.

العربي الجديد. (2024، 10 أغسطس) .*هل يساعد التقارب المصري التركي على حل الأزمة الليبية المستمرة؟*

بوابة الوسط. (2024، 2 مارس) .*موقع أميركي: هكذا يؤثر التقارب المصري–التركي على الأوضاع في ليبيا*)ترجمة هبة هشام.(

نون بوست .(2026) .*من طرابلس إلى بنغازي: كيف تعيد تركيا هندسة نفوذها في ليبيا؟*

نون بوست. (2025، 24 ديسمبر) .*لماذا تصرّ تركيا على تمديد وجودها العسكري في ليبيا؟*

الشرق الأوسط. (2024، 10 أغسطس) .*تركيا تزود قاعدة الوطية الليبية بنظام دفاع جوي حديث*.

الحرة. (2024، 28 يناير) .*مرتزقة سوريون في ليبيا: خلافات بعد تخفيض الرواتب*.

الشرق الأوسط. (2024، 18 أغسطس) *ليبيا: انتقادات واسعة للدبيبة بعد كشف بنود اتفاق موقّع مع تركيا*.

الاستقلال. (2025). *وسط منافسة روسيا ومصر.. هكذا تناور تركيا لتثبيت نفوذها في ليبيا*.

الهيئة العامة للاستعلامات. (د.ت.). *مصر والملف الليبي*. جمهورية مصر العربية.

خامسًا: الوثائق والاتفاقيات الرسمية

الجمهورية التركية، وحكومة الوفاق الوطني الليبية. (2019، 27 نوفمبر). *مذكرة التفاهم بشأن تحديد مناطق الصلاحية البحرية بين تركيا وليبيا*.

الجمهورية التركية، وحكومة الوفاق الوطني الليبية. (2019، 27 نوفمبر). *مذكرة التفاهم بشأن التعاون الأمني والعسكري بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني الليبية*.

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. (2015، 17 ديسمبر). *الاتفاق السياسي الليبي (اتفاق الصخيرات)*.

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. (2020، 23 أكتوبر). *اتفاق وقف إطلاق النار الدائم في ليبيا*.

مؤتمر برلين الدولي. (2020، 19 يناير). *بيان مؤتمر برلين الدولي حول ليبيا*.

سادسًا: الرسائل الجامعية والدراسات الأكاديمية

بده الهاشمي. (2020). *السياسة التركية تجاه ليبيا (2011–2020)* [رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر].

دواس، أحمد إنبية. (د.ت.). *التنافس التركي–المصري وأثره على الأمن القومي الليبي* [رسالة ماجستير غير منشورة. الأكاديمية الليبية، طرابلس].

كشان، رضا. (2020). التدخل في الشؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي: دراسة حالة ليبيا. *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، *7*(2).

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.